

من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة

د: بهائية سعد
قسم علم الاجتماع
جامعة منتوري قسنطينة

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع التنمية الشاملة مبينا أهم الأسباب التي أدت إلى فشلها، ثم يقدم البديل الجديد، وهو التنمية المستدامة. ويتناولها كمفهوم وأبعاد ومؤسسات ثم ينتهي إلى ما يختلف فيه هذا النهج الجديد من التنمية عن أسلوب التنمية البائد، على الأقل من وجهة نظر الهيئات العالمية المالية والسياسية. ويطرح المقال كل ذلك في أسلوب علمي تحليلي ناقد، مركزا على أن التنمية المستدامة لن تكون سوى سيناريو جديد سوف تدان تاريخيا طال الزمن أم قصر لأنها منحازة وفي غير صالح الدول النامية.

Résumé

Cet article traite du développement durable. Mais avant de détailler ce nouveau modèle ; nous exposons, en un tour d'horizon, l'ancien modèle qu'est le développement global et montrons très brièvement les principales causes de son échec à résoudre les problèmes des pays sous-développés. Puis nous analysons, à travers notre exposé, le développement durable comme concept, dimensions, institutions et enfin en quoi il est différent du développement global, avant de conclure que le développement durable n'est qu'un nouveau scénario, un mirage !

مقدمة:

إن الرجوع إلى التاريخ المتضمن هذا المفهوم - التنمية - والظروف التي برز فيها إلى الوجود لن تكون بؤرة اهتمام هذا البحث كما لا نريد أيضا التوسع كثيرا في الأزمة التي انتهت إليها التنمية الشاملة في التسعينات من القرن الماضي، وإنما سوف ينصب اهتمامنا أكثر عن التنمية المستدامة كمفهوم وأبعاد ومؤسسات، ثم في ما يختلف هذا النهج الجديد في التنمية عن سابقه؟

لقد مضى وقت طويل منذ أن قال الرئيس الأمريكي هنري ترومان: "أن الإنسانية تمتلك لأول مرة في التاريخ المعرفة والقدرة على التغلب على بؤس ومعاناة الشعوب، و أن الإقلاع من التخلف بات ممكنا بإتباع ذات الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة". (Donald w..Curran.1980.96) ولم تتضح أبعاد هذا المفهوم إلا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث حصل هذا المفهوم على اهتمام ظل يتعاظم مع افتكاك العديد من الدول على استقلالها في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، خصوصا بعد أن تبنته منظمة الأمم المتحدة وأنشأت لهذا الغرض الهيئة التي تعرف ببرنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية.

لقد غدت التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، كما أنها أيضا بناء للإنسان وتحريراً له وتطويراً لكفاءته وإطلاقاً لقدراته للعمل والبناء. والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

على الرغم من أن الالتقاء على فكرة التنمية الشاملة، تظل التنمية مصطلحا جديدا في لغة العصر لا يخضع للتعريف الدقيق، فحتى التعريف الذي تقدمت به منظمة الأمم المتحدة أشار إلى أن التنمية ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور. إن التنمية مسألة نسبية ودائمة التغيير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق. ولما كان الاحتياج والممكن يتغيران وفقا للظروف فإن أهداف التنمية ومتطلباتها يخضعان لذلك التغيير. ولما كانت كل جوانب التنمية تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض، فإنه من الصعب تصور تنمية في جانب دون أن تصاحبها تنمية في الجوانب الأخرى. فعلى سبيل المثال فإن التخلف الاقتصادي يقف جنبا إلى جنب

مع التخلف الإداري. كما إن التخلف في هذين الجانبين يرتبط بالتخلف في الجوانب الأخرى من سياسية واجتماعية وثقافية.

ويتضح من ذلك أن التنمية عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية. والتنمية بهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية بل محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل (د/ أسامة عبد الرحمن. 19.1983)

أما بخصوص برامج مثل هذه التنمية، فإن الهدف العام الذي تهدف إليه أية تنمية اجتماعية أو اقتصادية هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية لأن التنمية ليست غاية في ذاتها، لكنها وسيلة للوصول إلى مجتمع الرفاهية، وللوصول إلى هذا الهدف العام يضع القائمون بالتخطيط، خطة التنمية في إطار الخطة الموضوعية والإمكانيات المتاحة لحل المشكلات التي تعيق التنمية وتقدم المجتمع، وأهم هذه المشكلات:

- النمو والحراك السكاني.
- التفكك الأسري والاضطرابات التي تصيب الأسرة.
- سوء الحالة الصحية وسوء التغذية.
- المستويات المنخفضة للتربية (الأمية).
- البطالة ومشكلات العمل.
- المساكن والأنشطة المختلفة.
- الجهود المبذولة في الدول النامية للوصول بسرعة للمستوى المعيشي للدول المتطورة في شتى وجوهه مع ما يولده من توتر وإحباط.
- تأمين المواطن على نفسه ضد الحاجة والمرض والشيخوخة والعجز (رونالد روبنسون. 19.1973).

هي هذه المشكلات التي كونت الخطوط الرئيسية لاتجاهات التنمية في بداية الستينيات واستمرت حتى الثمانينات في أي مجتمع من مجتمعات البلدان النامية التي اندفعت مسرعة لتحقيق التنمية في مدى طويل أو قصير وهذا حسب الخطة الموضوعية لها.

التنمية الشاملة تدخل أزمة:

تعتبر الفترة من العام 1950 إلى العام 1970 إحدى أكبر فترات التفاؤل بخصوص الإقلاع من التخلف لبلدان العالم الثالث. وعلى إثر ذلك تم إعلان الستينات أولى عشرية التنمية من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد هدفت في ما هدفت إليه رفع معدلات النمو إلى معدل لا يقل عن 5% في نهاية العشرية وذلك في كنف احترام كل بلد لأهدافه. إن معدل النمو المستهدف هذا قد ارتفع إلى 6% سنوياً في العشرية الثانية (1970) من التنمية كما أن طموحات تصنيعية كبيرة غدت طموحا مشروعا.

لكن في حقيقة الأمر فإن نسبة النمو هذه كانت مرتفعة جدا لم تبلغها تاريخيا الدول المصنعة ذاتها.

كما وأن تلك البلدان وتحت تأثير الفكر التنموي التقليدي الذي ساد في حقبة 50 و60 وتحت قوة المصالح الاجتماعية التي حكمت مسار هذه التنمية، فقد نظرت إلى التنمية على أنها مرادف للوصول إلى مستوى المعيشة المرتفع بالبلاد الرأسمالية المتقدمة. وأن نجاح التنمية يقاس بمدى التضيق الذي يحدث في الفجوة القائمة بين مستوى الاستهلاك السائد بالدول المتقدمة والدول المتخلفة. وكان هذا خطأ فادحا، انعكس على اختيار تلك النماذج الفاشلة للتصنيع، التي وفرت في مرحلة معينة لها بعض من نماذج الاستهلاك... (Ray Kiely, 1998, 31) لكن ما الذي حدث؟

مع مرور السنين تحولت التنمية الشاملة والمكثفة والسريعة إلى مجرد كاريكتور، وإنها تعيش أزمة حادة، وأنها فشلت وأفضت إلى خلق مشاكل أكثر مما حلت.

لم تبدأ عشرية الثمانينات، حتى شهدنا موت هذا التفاؤل في التخلص من براثن التخلف والإقلاع منه. فإنه على سبيل المثال غدت دول الساحل الإفريقي تتخبط في فقر أكثر مما كانت عليه قبل 30 سنة خلت، ومن بين 500 مليون نسمة، يعيش 300 مليون في فقر مطلق، كما إنه يوجد ما يقارب 800 مليون نسمة منتشرين عبر بلدان العالم الثالث لا يحصلون على وجبة غذائية كاملة وأن 500 مليون يعانون من سوء تغذية مزمن، كما إن 1.3 مليون نسمة يعيشون تحت

سقف الفقر، ناهيك عن الأوبئة والأمراض التي تفتك بمئات الآلاف من الأطفال والمواطنين. (Ray Kiely.1998.24)

لقد بينت العقود الماضية من الجهود التي بذلت في التنمية أن اليسير تحقق وأن الكثير لا زال، وأن عقبات جمة داخلية وخارجية حالت دون تحقيق نجاحا كبيرا بل خربت كل المجهود الاجتماعي. ويأتي في مقدمة هذه العقبات (لن نتعرض هنا سوى لتلك التي نعتقد أنها ستظل عقبة أيضا في ظل التنمية المستدامة):

الفساد السياسي: ولهذا الفساد صورا عديدة من قبيل استغلال المنصب العام للصالح الخاص وتقاضي الرشاوي والعمولة والمحسوبية وبيع المناصب العامة وشراء أصوات الناخبين...الخ. وتوجد هذه الصور المعبرة عن الفساد على مستويات مختلفة في الدول النامية، مستوى القيادة السياسية، مستوى السلطة التنفيذية والأجهزة الإدارية، مستوى الهيئة التشريعية والعملية الانتخابية، ومستوى الأحزاب السياسية ومستوى الهيئة القضائية ومستوى الأجهزة الأمنية والعسكرية. ويهتما في الفساد عرقلة التنمية الاقتصادية مثل تبديد الموارد المالية العامة، والتهرب الضريبي وسوء توجيه الاستثمارات العامة وانخفاض عوائدها وسوء إعداد العنصر البشري الذي يمثل غاية التنمية وأداتها. (دراسات عربية. 1987.4).

المديونية أو ما يعرف بالصعود إلى الهاوية: وزن المديونية وهي عقبة يزيد عمرها عن الثلاثين سنة، نجد من جملة الشعوب المغلوبة على أمرها والمقصاة من طرف العولمة الاقتصادية تلك الدول الأكثر مديونية، وقد تم إبرام عقود المديونية على هذه الدول في بداية السبعينات والتي تزامنت مع الزيادة على طلب موادها الأولية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مصحوبة بضعف في نسب الفوائد التي ارتبطت بأزمة البترول سنة 1973.

إن تسديد الديون بالعملة الصعبة ما زالت قائمة ومطروحة لحد الآن بينما أسعار المواد الأولية آلت نحو الانخفاض المستمر.

إن توجه الطلب نحو المنتجات المحولة أدى في نفس الوقت إلى زيادة حجم صادرات المواد الأولية مما أثر سلبيا على أسعارها. لذا فإن خدمات المديونية لوحدها تجند أغلبية الأرباح المتأتية من عملية التصدير.

هكذا نجد أن البرامج المخصصة لتسديد الديون يتم على حساب الميزانية الموجهة للتربية بتقليص أموالها وكذا في الهياكل الصحية والاجتماعية والبيئية.

تخصص إفريقيا ما وراء الصحراء سنويا أربع مرات ميزانية القطاع التربوي والصحي لتسديد خدمات مديونيتها دون أن تتخلص من دفع متأخراتها. وإن الجمهورية التركية وقد كانت الصديق الصدوق للغرب دعامة متينة لحلف الشمال الأطلسي، غدت تنزلق رويدا نحو الانعزال. فهي فريسة الحلقة المفرغة للتنمية الطويلة الأمد والاستدانة الكثيفة التي لا خلاص منها، على ما يبدو، بصورة يقبل بها الأتراك وصندوق النقد الدولي وسائر دائئيا الذين ينفذ صبرهم يوما بعد يوم (جورج قرم. 19.1982).

إن المديونية أدت إلى سقوط عموم الدول المستدانة في كماشة التبعية. وهذه تعني الارتباط بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة بعلاقات ذات صور مختلفة. وإن هذه العلاقات غير متكافئة وهي باستمرار لصالح الدول المتقدمة. وإن وجود نوع من التبعية أو الأنواع مجتمعة في بلد، يعني أنه غير مستقل بالمعنى الكامل للاستقلال. إن التبعية بهذا المفهوم تكون من مؤشرات التخلف. ومن ثم لا داعي للتذكير بالعواقب الوخيمة على التنمية.

المشاركة السياسية الشعبية: الأمر الأكثر خطورة أنه تم استبعاد الجماهير الشعبية-الفاعل الحقيقي والشريك الأساسي في التنمية- عن العمل السياسي وتقيد حركتها. فالإنسان هو الذي يحدد أهداف التنمية، فمشكلة تدخل الإنسان الواعي في التنمية، ليس فقط تنفيذ ما تحدده له حفنة اجتماعية من أهداف، ولكن أيضا على مستوى المشاركة في تحديد تلك الأهداف. لقد تم استبعاد الجماهير تماما عن معركة التنمية. كما لا يقتصر حق الإنسان في التنمية على مجرد الحقوق المدنية والسياسية الجوفاء التي لا يكون لها أي معنى واقعي في ظل إنسان محروم من لقمة العيش. وعلى العكس من ذلك فإن حق الإنسان في التنمية يعني في المحل الأول حق كل إنسان وبشكل متساو في المشاركة في أعباء وثمار التنمية. (دراسات عربية. 1983. 24). وحتى وإن وجدت مشاركة سياسية فهي صورية وتقتصر على فئات سكانية محدودة ذات نفوذ قوي، متميزة اقتصاديا وتربطها علاقات قوية بالطبقة الحاكمة. أما الجماعات الأخرى الفقيرة التي تشكل الغالبية السكانية تظل بعيدة عن التأثير في العملية السياسية. وحتى لو كانت هذه الجماعات (الفقيرة) تملك قنوات رسمية للمشاركة مثل التصويت في الانتخابات النيابية والمحلية والاستفتاءات، فإن مشاركتها السياسية تتصف بالطابع الشكلي الموسمي غير المؤثر، أي غياب الإرادة الشعبية (دراسات عربية. 1987. 26).

النظام الاقتصادي الدولي الأمثل: لم يكف الدول النامية إنشاء

منظمات جهوية مثل دول عدم الانحياز ومجموعة 77 وغيرها من المنظمات الإقليمية لتلبي موقف الدول الصناعية بخصوص الجلوس وبدء مناقشات حقيقية وبناءة حول النظام الاقتصادي الدولي. هذا النظام الذي مانفك يعمق الفجوة بين البلدان الغنية والدول النامية، فالأولى تزداد غنى والثانية تزداد فقراً، من خلال التدهور المستمر في ميزان التبادلات التجارية في ظل التضخم العالمي الذي تغذيه اقتصاديات الدول الرأسمالية، بالإضافة إلى التطور الإختبوطي للشركات المتعددة الجنسيات (M.N.R.S.1976.312). ويصبح الوضع أكثر خطورة في ظل عولمة غير متكافئة ومتوحشة. فالرفاهية والثراء الإجمالي المسجلان خلال السنوات الأخيرة لم يتمتع بهما جميع سكان المعمورة. فإذا كان الاندماج الاقتصادي للدول المتطورة والغنية يستمر بوتيرة سريعة فإن ذلك لا ينطبق على اقتصاديات الدول الفقيرة والهشة والذي يتزايد تهميشها باستمرار كونها تفتقر للهيكل الإنتاجية والمالية وكذا الهياكل الإعلامية التي أضحت ضرورة حتمية وحاسمة في الاقتصاد المعولم. (البيئة- التنمية. بطاقة 1.أ. 3) فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مجمل الدول الإفريقية وجزءاً هاماً من أمريكا اللاتينية وعدداً كبيراً من دول شرق ووسط أوروبا لا تستفيد إلا بالقليل أو لا شيء من منافع العولمة، بل بالعكس ترى يومياً عجزها الاقتصادي يتزايد بحدة.

مفهوم التنمية المستدامة:

حين تم اقتراح هذا المفهوم "التنمية المستدامة" الجديد على بلدان العالم الثالث، كانت العديد من هذه الدول تعيش نزاعات وحروباً أهلية أو في ما بينها، زرعت الشر والموت والأرزاء والدمار كما أتت على القليل جداً من منجزات التنمية الشاملة التي تحققت بضرية عالية دفعتها هذه الشعوب من البؤس والشقاء، فضلاً عن أنها عجزت عن فعل أي شيء وهي ترى أملها في النهوض والإقلاع من التخلف يخبو كل يوم تحت وطأة تكالب العوامل التي ذكرنا بعضها للتو.

إن كلمة تنمية ظهرت مرتبطة بالعبارة "تنمية مستدامة". واستخدمت لتناسب مفهوماً يختلف كثيراً عن التنمية الاقتصادية. فمفهوم التنمية المستدامة يشير إلى معنى يختلف تماماً عن التنمية الاقتصادية. لقد ظهر أول مرة في World Conservation Strategy المنشور عام 1980 من طرف الاتحاد العلمي للحفاظ على

البيئة The International Union for the Conservation of Nature. وقد استخدم لوصف مفهوم تسيير موردا ما من منظور الحفاظ عليه، مدمجا بين تنظيم الاستخدام واستغلال المورد بكيفية تكون الفائدة متوازنة لأكبر عدد ممكن من الأفراد ولأطول مدة زمنية. وهكذا جاء المفهوم في إستراتيجية الحفاظ على البيئة: إن الإنسانية في علاقتها بالمحيط الحيوي (...) سوف تستمر في التدهور حتى يكتمل بناء نظام اقتصادي عالمي جديد (...). الذي سوف يجلب معه مناهج تنمية مستدامة تصبح القاعدة عوض الاستثناء. وإن من بين أولويات التنمية المستدامة يأتي الحفاظ على مواردها الحية.

إن ينظر إلى التنمية هنا على أنها: تغيير المحيط الحيوي وتطبيق الموارد الإنسانية والمالية والموارد الحية وغير الحية لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين حياة الناس. ولأجل أن تتصف التنمية بالمستدامة يجب أن تأخذ في الحسبان العناصر الاجتماعية والأيكولوجية وكذلك الاقتصادية للموارد الأساسية الحية وغير الحية؛ ودون أن ننسى الإيجابيات والسلبيات الطويلة والقريبة المدى لخيارات أخرى (...) (Konrad Ginther et al.1995.72). لقد ظهر الوعي وبشكل مؤلم ابتداء من الستينيات والسبعينيات بالمشاكل التالية، خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة، الحدود البيئية لنمط التنمية الصناعية، تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء، واجب المحافظة على الطبيعة لفائدة الأجيال القادمة. ومن ثم وبسبب الانشغال الكبير بمصير الإنسانية الذي تتهدده ثورة علمية تكنولوجية تبعث على الدوار، انبثق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة ومعه تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة. إن الفقرات اللاحقة توضح نشوء وتطور هذا المفهوم أكثر فأكثر.

أ- من المحافظة على البيئة إلى التنمية البيئية

مسألة قديمة: لقد اهتمت الأسرة العلمية بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، بالعلاقة القائمة بين النشاطات الإنسانية وبين المحيط الطبيعي.

إن هذه المسألة التي كانت حاضرة قبل الآن ضمن القضايا الفلسفية الإغريقية والرومانية، لا تشكل طبعا شيئا جديدا إلا أنها لم تتلق بداية جواب منهجي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. إن مسألة نقل الرأسمال الطبيعي أو البيئي للأجيال القادمة قد برزت بقوة في بداية القرن حيث أن اللجنة الكندية للمحافظة على

البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة منذ سنة 1915. كان مصطلح البيئة إلى عقد قريب يحيل وبشكل شبه مطلق على الطبيعة. (البيئة - التنمية. البطاقة 2.أ.2)

وفي هذا الخصوص، فقد تأسس الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة عام 1948 وأصدر تقريراً حول بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم في سنة 1950، وقد اعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة. كما نشرت في ما بعد أي سنة 1980، وثيقة أخرى تدور حول "الاستراتيجية العالمية للمحافظة".

وقد ركزت الوثيقة على المحافظة على الطبيعة لكنها أعطت الأفضلية لرسالة حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية. فقد تأسس مفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحّد الاقتصاد والبيئة وهكذا فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون "كفى من النمو" في سنة 1970 بفرضية الحدود البيئية للنمو البيئي أنصار النمو في درجة الصفر وبين دعاة النمو مهما كان الثمن.

التنمية المستدامة، مفهوم غامض، إجماعي كوني العام 1987

تعتبر السنة السالفة الذكر سنة الديمومة، إذ تعاقبت إصدارات متميزة أهمها "مستقبلنا للجميع" المعروف أكثر تحت اسم تقرير بورند طلاند أي الحامل لاسم الوزير الأول النرويجي منسق المشروع والتقرير. هو ثمرة عمل دام ثلاث سنوات، أعدته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، إنه التقرير الذي كرس مفهوم التنمية المستدامة دولياً.

وإن أكثر التعاريف تداولاً، يقول بأن: "التنمية المستدامة" هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض للخطر قدرة الأجيال القادمة للاستجابة لحاجاتها أيضاً". إنه مفهوم غامض اجتماعي وكوني باعتباره تصور أيديولوجي وهو مفهوم قابل للتطبيق جزئياً لكن بصفة غير صارمة وغير محددة تماماً، والهدف من وراء ذلك هو نيل رضا مجموعة كبيرة ومتنوعة للفاعلين ذوي المصالح المتعارضة. (Konrad Ginther et al 1995.109).

أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد، هي:

1- **البعد البيئي:** تطرح التنمية المستدامة بتأكيدا على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

2- **البعد الاقتصادي:** يعين البعد للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة أن يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

3- **البعد الاجتماعي والسياسي:** تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث، إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إنه يجعل من النمو وسيلة للإلحاح الاجتماعي، ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. بمعنى أن التنمية المستدامة تمثل مشروعا ديمقراطيا تكون فيه التنمية المستدامة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال والجنوب ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة.

تنقل المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة بطبيعة الحال، مبادئ الديمقراطية بشكل واسع والتي تدعو إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الإقليمية.

كما توسع وتدعم التنمية السوسيو- سياسية المستدامة في نهاية المطاف، مسؤوليات كل فاعل وكل جماعة في عملية تطوير الإنتاج وتوسيع الخيرات.

وبتوقف ميدانيا نجاح المفهوم وبشكل كبير على احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1998، الحق في بيئة سليمة، الحق في تغذية سليمة وكافية، الحق في التربية، احترام الثقافات المحلية... إلخ، وتجد كل هذه العناصر وغيرها مكانتها في بؤرة التنمية المستدامة (التنمية-البيئة: بطاقة 2 أ. 4)

مؤسسات التنمية المستدامة وأطرافها الفاعلة:

كما في التنمية التقليدية فإن الدولة تعد طرفا فاعلا وأساسيا أيضا في التنمية المستدامة، بيد أنه ينبغي عليها أن تشرك أطرافا فاعلة أخرى ذات أهمية إذا أرادت أن تحرز نتائج حاسمة.

1- الدول مصممة المشاريع وصاحبتها:

لعل أهم ما أقرته ندوة ريو كتعبير سياسي هام هو إرادة الدول في وضع القرن XXI تحت شعار التنمية المستدامة. حيث أن الدول هي الأطراف الفاعلة الأساسية مثلما كانت بالأمس في السياسات الوطنية أو الدولية للتنمية المستدامة. فهي المصممة للمشاريع التنموية والمنفذة لها. ومما يحتم هذا التوجه في الشراكة في التنمية، الاندماج الاقتصادي المتزايد للاقتصاديات واستحالة التصرف الانفرادي وصعوبة تنفيذ إجراءات أو سياسات وطنية مندرجة ضمن إستراتيجية تنمية مستدامة.

2- المؤسسات الدولية:

من الشعور المشترك بأهمية الحفاظ على البيئة، أنشأت هيئة الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة كبديل لبرنامج الأمم المتحدة الذي أنشئ العام 1972. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة المذكورة في تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية:

- معايير ديمومة التنمية
- مصادر التمويل وآلياته
- التربية، العلوم وتحويل التكنولوجيات الملائمة للبيئة.
- الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة الأساسية في ميدان البيئة.(التنمية- البيئة).

وقد لعبت لجنة التنمية المستدامة دورا هاما جدا منذ تأسيسها وذلك بإرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو. بيد أن التوجه يواجه صعوبات ومشاكل أكثر من التسهيلات. وذلك بسبب نقصين تعاني منهما اللجنة حاليا، فهي من جهة لا تملك سلطة فعلية تمكنها من فرض احترام

التزامات ندوة ريو. من جهة أخرى فهي مؤلفة أساسا من وزارات البيئة للدول الأعضاء، وعليه لا تمتلك قاعدة مؤسساتية لتحقيق إجماع حول السياسات وخلق حدا من تجانس المعايير.

3- المنظمات غير الحكومية كوسيط للطلب الاجتماعي:

تاريخيا، ظهر الطلب الاجتماعي على التنمية مع ظهور كبريات المنظمات غير الحكومية ذات الصيت الإعلامي الكبير مثل "السلام الأخضر"، الصندوق الدولي للطبيعة أو أصدقاء الأرض. حيث أدركت هذه المنظمات مدى هشاشة توازن البيئات الطبيعية. وقد شكلت هذه المنظمات غير الحكومية جماعة ضغط لا يستهان بها. كما كانت سببا في نشوء العديد من المنظمات غير الحكومية القطاعية منها والمحلية بجانب تلك المنظمات ذات الوزن الثقيل وصارت تلعب حاليا دورا محددا في تشكيل وعي بيئي واسع النطاق. إذ تتمتع بقدرة كبيرة على التحليل والتفكير والاقتراح الذي ازدادت أهميته بعد مؤتمر ريو. فبعدما كانت في السابق مهمتها تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة، صارت تميل ومنذ سنوات للاستثمار في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة. لقد باتت قواعد سير المؤسسات الدولية منفتحة على المنظمات غير الحكومية. وهكذا، فإن الأمم المتحدة أعطت للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي. كما صارت مواقف المنظمات غير الحكومية أكثر دقة اليوم عما كانت عليه في العشرية السابقة، حيث انتقلت من الطابع الاحتجاجي المحض إلى موقف فعال، خصوصا داخل المنتظم الأممي الذي نسجت معه علاقات متينة منذ ندوة ستوكهولم. فالأمر لم يعد يتعلق بإدانة ورفض العولمة والتلوث... الخ، بقدر ما يتعلق باقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي وإيجاد أرضية للفهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المعضلات الدولية. ولا ننسى ظهور التشكيلات السياسية المطالبة ليس فقط بالدفاع عن البيئة لكن أيضا بتطبيق السياسات العمومية المستلزمة من التنمية المستدامة، بعدما جرى إنشاؤها أولا في الدول الأوروبية، تؤول حاليا إلى التواجد والانتشار في دول الجنوب، وتعمل على نشر الوعي بالمشاكل والتجديد لصالح المحافظة على البيئة. وأخيرا، أخذت نقابات العمال على عاتقها أيضا ترجمة الطلب الاجتماعي للبيئة على المستوى السياسي. ويشكل ذلك دعما هاما، لأنها تخلق صلة مع عالم الشغل والمؤسسة، مساهمة بذلك في نشر مبادئ التنمية المستدامة باتجاه مجالات جديدة.

4- المؤسسات بين الربح والمواطنة:

أصبحت المؤسسات اليوم من الشركاء الأساسيين لكل من الأطراف الحكومية منها وغير الحكومية. إن أي تنمية مستدامة مبنية على نمو اقتصادي منصف ومسؤول يحتاج إلى تعاون الشركات. لا يمكن أن يكتب النجاح لأي سياسة بيئية، ولا لأي مشروع اقتصادي يتسم بالعدالة والإنصاف من غير مشاركتها. وعليه كثيرة هي المؤسسات التي أبدت في السنوات الأخيرة اهتمامها بقضايا التنمية المستدامة. لكن هذا لا ينفي وجود بعض المؤسسات الوطنية والدولية ترى في التنمية المستدامة عائقا في وجه حريتها للاستثمار والابتكار وبالتالي للتنمية (التنمية-البيئة: بطاقة 1.4.أ-5).

ما الجديد؟ نكاد نجزم أن لا شيء جديد في العلاقة بين الشمال الغني والجنوب المتخلف. فبخصوص تمويل التنمية المستدامة فلا زال الوضع لم يتغير... فالآليات التي تم تصورها من أجل تمويل التنمية المستدامة في الجنوب، لم توف بوعدها: فالمساعدة العمومية من لدن دول الشمال في انخفاض والالتزام البيئي للبنك العالمي غير كاف والمشاريع التي انتقاها الصندوق من أجل البيئة العالمية تعكس بالخصوص أولويات البلدان الغنية وأن النواقص الاقتصادية ليست هي التي تقف كالطود في طريق النمو الاقتصادي طويل الأمد، بل هي أوضاع المؤسسات والأوضاع الاجتماعية والنفسية التي تحدث فيها التنمية. ودأب الأطراف في المؤتمرات وعلى أعلى مستوى تبادل التهم. فالمانحون يتهمون الحكومات المستفيدة باختلاس الأموال وبالمقابل توجه هذه الحكومات إلى هؤلاء تهمة التدخل في شؤونها. بلاشك يتطلب الخروج من هذا المأزق، قبل كل شيء، إقامة أنظمة ديمقراطية و تحسين أداء الحكامة العالمية. بيد أن مواجهات حامية الوطيس تندلع بين الشمال والجنوب داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبلدان النامية المنظمة إلى مجموعة 77 بسبب رهانات التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة وتأكل المساعدة العمومية لفائدة التنمية وذلك بخصوص ترتيب الأولويات التنموية بالبلدان النامية التي تتوجه أساسا نحو محاربة الفقر والعمل على تلبية الحاجات الأساسية للسكان، يضع الطرف الآخر شروطا سميت شروطا خضراء (بيئية) ويتعلق الأمر هنا بأن تخوض البلدان النامية مشاريع تستلزم استثمارا تقنيا وعلميا وماليا تعجز عن تحمله البلدان السالفة الذكر. بل ويعد الاستثمار في مثل هذه المشاريع ترفا.

وأيا كانت مفاهيم التنمية شاملة أو مستدامة وحتى وإن هي قد صدرت عن المنظمات العالمية مثل اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) فإنها تظل

مشدودة إلى البناء الفكري البرجوازي، الذي يعتمد على مسلمة – على الرغم من أنه يريد أن يبدو كل مرة في ثوب جديد – ومن أبرز هذه المسلمة:

- ديمومة التحليلات الخطية لمفاهيم التنمية.
- النظر إلى التنمية بمفهوم التحديث- الغربية.
- استعمال التحليلات لمعايير قياس كمية ونماذج تجريدية لا تتسق مع الواقع الاجتماعي للبلدان النامية.
- إغفال أي تحليل جاء للعلاقات الاجتماعية. (دراسات عربية. 1983. 4)
- وهي من ابتداع واستجابة لسياسات المؤسسات المالية العالمية وخدمة لاستراتيجياتها.
- كما لم يعد باستطاعة البلدان النامية وهي التي تجرعت نماذج النمو في حدود أمنها السياسي، المضي أكثر في هذا الطريق، خصوصاً وأن هذه النماذج ظلت محصورة في التركيز على بعض العلاقات الفنية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. كما أنها نماذج جاهزة صممت تبعاً لخيارات وتجارب وظروف البلدان الرأسمالية المتقدمة، وانطلاقاً من فكر نيو كلاسيكي لا ينشغل سوى بمهمة أساسية هي تبرير تناقضات النظام الرأسمالي والدفاع عنه بوصفه النموذج الأمثل والمنشود. (دراسات عربية. 1983. 14)

الجديد، الجديد في أهداف التنمية المستدامة هو الهجوم على الفقر، حيث احتل المقدمة في أجندة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقد بكونها القرن العام 1955 وارتبط مفهوم محاربة الفقر بالسلم والأمن، وأين؟ داخل وبين الأمم. إذن لا تعني محاربة الفقر استرحام قلوب الأغنياء أو طمعا في الجنة في الآخرة، وإلا كيف نتصور القضاء على الفقر في إطار نفس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة دون أدنى محاولة جادة للمساس بتلك الهياكل أو بأسباب عدم المساواة على الصعيدين الداخلي والعالمي.

كما ذهب نضال البلدان النامية طيلة عقود خلت من أجل نظام اقتصادي دولي جديد حول مضمون التنمية، ومصادر الاستثمارات وحرية التجارة وطبيعة علاقات الإنتاج... الخ في مهب الريح. فحتى تحاليل مختلف المنظمات الدولية لهذه العلاقات وبالخصوص البنك الدولي والبنك العالمي لم تكن أبداً موضوعية أو محايدة.

على أي حال، يجب النظر إلى التنمية المستدامة كسيناريو جديد حيث تبدو حياله التنمية الشاملة مدانة تاريخيا ومسئولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عن الفشل الذريع التي منيت به وما آلت إليه حياة ومعيشة سكان البلدان النامية. وماذا عن التنمية المستدامة؟ هل يمكن الادعاء من حيث المبدأ تحليل والتنبؤ بالمستقبل، إن هذه مجازفة شائكة عندما يتعلق الأمر بأفاق بعيدة المدى جدا وخصوصا تحديد الاحتمالات المختلفة للتنمية المقبلة، وأن احتمال أي تطور مقبل يرتبط بتطور الأحداث التي يتألف منها سيناريو معين.

هل ستجلب التنمية المستدامة الخير والرخاء والاستقلال و تمحو عقودا من التبعية؟ أم أنها لا تغدو أن تكون سيناريو جديد لإلهاء دول العالم الثالث. هذه الدول التي لم تتخلص بعد منذ تصريح الرئيس الأمريكي ترومان عقب الحرب العالمية الثانية مما التصق بها من نعوت: البلدان النامية والدول المتخلفة والدول السائرة في طريق النمو وبلدان العالم الثالث...

ما البديل إذن؟ تبدو الإجابة شائكة ومحسبة ووعرة في ظل الظروف المتميزة بالخصوص بعولمة لا متكافئة ومتوحشة، لن تكون فيها النهاية للضعفاء مضمونة؟

المراجع

- 1- Donald W.Curran.Tiers –Monde.Eyrolles.Paris.1990.P :96
- 2- د/ أسامة عبد الرحمن: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص:19.
- 3- رونالد روبنسون: تنمية العالم الثالث.ت/ عبد الحميد الحسن.منشورات وزارة الثقافة، دمشق.1973.19.
- 4-Ray Kiely.Globaisation and the third world. Routledge, London. 1998. P:31
- 5 - Ray Kiely.Idem.P:24.
- 6- مجلة دراسات عربية. العدد4. العام23. فبراير 1987. د/جلال عبد الله معوض " الفساد السياسي في الدول النامية". ص.4
- 7-د/جورج قرم: التبعية الاقتصادية. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. 1982، ص.19.
- 8- مجلة دراسات عربية.العدد،6.العام 19.ابريل 1983. مصطفى حسن علي "نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية و النسق الاقتصادي الدولي الجديد".ص.24
- 9- مجلة دراسات عربية.العدد،6.العام 19. 1983. نفس المرجع السابق.ص.26
- 10- البيئة – التنمية. بطاقة 1. أ. " العولمة اللامتكافئة". ص. 3
- 11-Konrad Ginther et al:Sustainable development and good governance.Kluwer Academic Publisher.Netherlands.1995.72
- 12- البيئة – التنمية. بطاقة 2.أ. "مفهوم التنمية المستدامة".ص.2
- 13 - Konrad Ginther et al. Op cit .P: 109
- 14-M.N.R.S.Colloque intraional "Droit international et développement" Alger-11-14 octobre1976. Ahmed Mahiou. Les implications du nouvel ordre economique en droit international.P: 312
- 15- البيئة – التنمية. بطاقة 2. أ. مرجع سبق ذكره. ص. 4
- 16- البيئة- التنمية. بطاقة4.أ. "مؤسسات التنمية المستدامة وأطرافها الفاعلة"ص. 1-5.
- 17- دراسات عربية.العدد 6. العام19.ابريل 1983.نفس المرجع السابق.ص.4